

السودان يعيد ترتيب علاقاته الخارجية بعيدا عن الإسلاميين

التخلي عن الورقة الإسلامية دليل ميلاد تحول حقيقي بالبلد

أبرز محطات الأزمة في السودان منذ عزل البشير

الخرطوم - من الحركة الاحتجاجية التي أدت إلى سقوط الرئيس السابق عمر حسن البشير إلى توقيع السبت، على اتفاق يمهد الطريق لمرحلة انتقالية نحو حكم مدني، تذكير بأبرز محطات الأزمة في السودان، حيث قتل خلال ثمانية أشهر أكثر من 250 شخصا في عملية قمع التظاهرات، بحسب لجنة الأطباء المركزية القريبة من المحتجين.

● رفع سعر الخبز: ولدت حركة الاحتجاج في السودان في 19 ديسمبر بسبب نقمة شعبية على زيادة سعر الخبز ثلاثة أضعاف في ظل أزمة اقتصادية وتداعيات تقشفية. ومنذ اليوم التالي لبدء التحرك، بدأ الناس يهتفون "حرية".

● وساطة: من 9 إلى 11 يونيو، كانت الخرطوم شبه مشلولة بسبب عصيان مدني دعا إليه المحتجون. وأعلنت الوساطة الإثيوبية التي بدأت في السابع من يونيو أن المجلس العسكري والمحتجين وافقوا على العودة إلى طاولة المفاوضات.

● في 27 يونيو، أعلن تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير الذي ينظم الاحتجاجات، أنه تلقى من وسطاء إثيوبيا والاتحاد الأفريقي "مشروع اتفاق" جديد للتفاوض حوله. في 30 يونيو، تظاهر عشرات الآلاف من السودانيين في البلاد.

● اتفاق على الانتقال السياسي: من مايو، انتهت مفاوضات بين المجلس العسكري وقادة الاحتجاجات بشكل مفاجئ من دون التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيلة مجلس سيادي يحكم في مرحلة انتقالية حددت بثلاث سنوات قبل نقل السلطة إلى المدنيين.

● انهيار المفاوضات: في العشرين من مايو، انتهت مفاوضات بين المجلس العسكري وقادة الاحتجاجات بشكل مفاجئ من دون التوصل إلى اتفاق بين المجلس العسكري وقادة المحتجين على الخطوط العريضة لفترة الانتقال المقبلة.

● في 17 يوليو، وقع قادة الاحتجاج في السودان والمجلس العسكري الحاكم بالأحرف الأولى "الإعلان السياسي" الذي يقر مبدأ تقاسم السلطة خلال فترة انتقالية تمتد على ثلاث سنوات. وينص الإعلان على إنشاء "مجلس سيادي" يُقرض أن يدير المرحلة الانتقالية.

● قمع دام: في الثالث من يونيو، فض مسلحون يرتدون بزات عسكرية اعتصام المحتجين أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم. وقتل 127 شخصا، بحسب اللجنة المركزية للأطباء. وأعلن المجلس العسكري فتح تحقيق في ذلك.

● في اليوم التالي، أعلن الجيش أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع قادة الاحتجاجات باطلة ودعا إلى انتخابات في فترة لا تتجاوز تسعة أشهر. وندد المحتجون بـ"انقلاب".

● وخلفت لجنة تحقيق شكلها قادة المجلس العسكري إلى توطئ "ضباط قوية مع تظلمات متطرفة وجماعات إرهابية عابرة للحدود.

وقد تسببت الخرطوم خسائر سياسية واقتصادية باهظة جراء علاقاتها مع هذه الدول والتنظيمات والجماعات ووضعتها في مواقف صعبة. وربطت بعض القوى الإقليمية والدولية التي تضررت من هذه التوجهات التطور مع السودان وتقديم المساعدات الاقتصادية بوقف نمو هذه العلاقة، وإظهار حسن نوايا في الحرب الضروس على المتطرفين والإرهابيين.

تقود هذه المحصلة إلى نتيجتين الأولى: أن هناك انفتاحا على جميع الدول دون استثناء، شرط الالتزام بالقواعد والقوانين الدولية، مرهونا بمدى ما يحققه من مصالح وقواعد للدولة السودانية. والثانية كسر قدم كل دولة أو جماعة تحاول توريث النظام الجديد وتخلق له أزمات مع دول أخرى، وأن السودان مستعد للانخراط في عملية مقاومة المتطرفين والإرهابيين في المنطقة والعالم دون حسابات أيديولوجية، ولن يكون محطة لهم ومن يقفون خلفهم، ما يفضي إلى فتور محتوم في العلاقة مع كل من أنقرة والدوحة.

● رفع سعر الخبز: ولدت حركة الاحتجاج في السودان في 19 ديسمبر بسبب نقمة شعبية على زيادة سعر الخبز ثلاثة أضعاف في ظل أزمة اقتصادية وتداعيات تقشفية. ومنذ اليوم التالي لبدء التحرك، بدأ الناس يهتفون "حرية".

● وساطة: من 9 إلى 11 يونيو، كانت الخرطوم شبه مشلولة بسبب عصيان مدني دعا إليه المحتجون. وأعلنت الوساطة الإثيوبية التي بدأت في السابع من يونيو أن المجلس العسكري والمحتجين وافقوا على العودة إلى طاولة المفاوضات.

● في 27 يونيو، أعلن تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير الذي ينظم الاحتجاجات، أنه تلقى من وسطاء إثيوبيا والاتحاد الأفريقي "مشروع اتفاق" جديد للتفاوض حوله. في 30 يونيو، تظاهر عشرات الآلاف من السودانيين في البلاد.

● اتفاق على الانتقال السياسي: من مايو، انتهت مفاوضات بين المجلس العسكري وقادة الاحتجاجات بشكل مفاجئ من دون التوصل إلى اتفاق بين المجلس العسكري وقادة المحتجين على الخطوط العريضة لفترة الانتقال المقبلة.

● في 17 يوليو، وقع قادة الاحتجاج في السودان والمجلس العسكري الحاكم بالأحرف الأولى "الإعلان السياسي" الذي يقر مبدأ تقاسم السلطة خلال فترة انتقالية تمتد على ثلاث سنوات. وينص الإعلان على إنشاء "مجلس سيادي" يُقرض أن يدير المرحلة الانتقالية.

● قمع دام: في الثالث من يونيو، فض مسلحون يرتدون بزات عسكرية اعتصام المحتجين أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم. وقتل 127 شخصا، بحسب اللجنة المركزية للأطباء. وأعلن المجلس العسكري فتح تحقيق في ذلك.

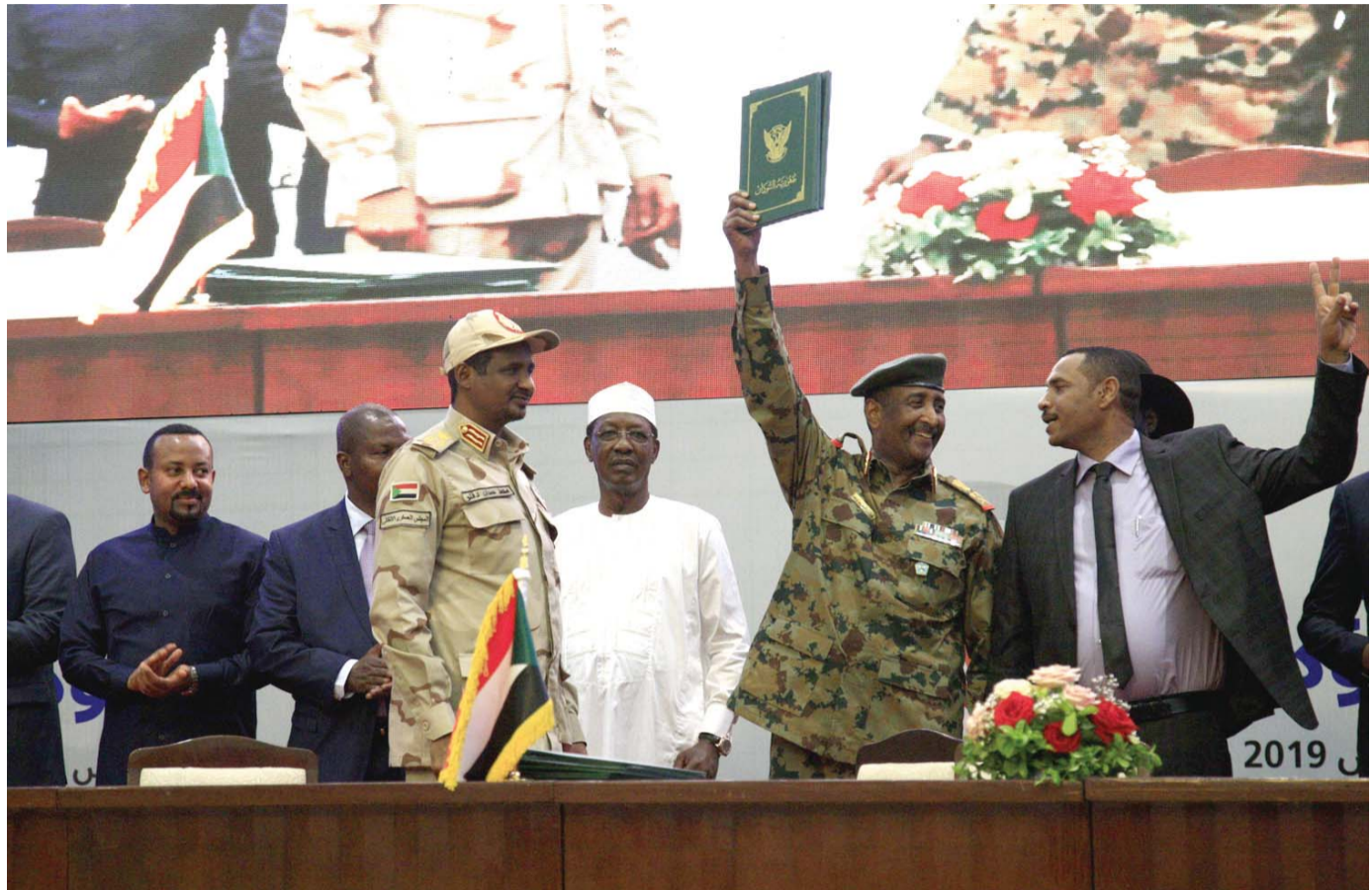
● في اليوم التالي، أعلن الجيش أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع قادة الاحتجاجات باطلة ودعا إلى انتخابات في فترة لا تتجاوز تسعة أشهر. وندد المحتجون بـ"انقلاب".

● وخلفت لجنة تحقيق شكلها قادة المجلس العسكري إلى توطئ "ضباط قوية مع تظلمات متطرفة وجماعات إرهابية عابرة للحدود.

وقد تسببت الخرطوم خسائر سياسية واقتصادية باهظة جراء علاقاتها مع هذه الدول والتنظيمات والجماعات ووضعتها في مواقف صعبة. وربطت بعض القوى الإقليمية والدولية التي تضررت من هذه التوجهات التطور مع السودان وتقديم المساعدات الاقتصادية بوقف نمو هذه العلاقة، وإظهار حسن نوايا في الحرب الضروس على المتطرفين والإرهابيين.

تقود هذه المحصلة إلى نتيجتين الأولى: أن هناك انفتاحا على جميع الدول دون استثناء، شرط الالتزام بالقواعد والقوانين الدولية، مرهونا بمدى ما يحققه من مصالح وقواعد للدولة السودانية. والثانية كسر قدم كل دولة أو جماعة تحاول توريث النظام الجديد وتخلق له أزمات مع دول أخرى، وأن السودان مستعد للانخراط في عملية مقاومة المتطرفين والإرهابيين في المنطقة والعالم دون حسابات أيديولوجية، ولن يكون محطة لهم ومن يقفون خلفهم، ما يفضي إلى فتور محتوم في العلاقة مع كل من أنقرة والدوحة.

تقود هذه المحصلة إلى نتيجتين الأولى: أن هناك انفتاحا على جميع الدول دون استثناء، شرط الالتزام بالقواعد والقوانين الدولية، مرهونا بمدى ما يحققه من مصالح وقواعد للدولة السودانية. والثانية كسر قدم كل دولة أو جماعة تحاول توريث النظام الجديد وتخلق له أزمات مع دول أخرى، وأن السودان مستعد للانخراط في عملية مقاومة المتطرفين والإرهابيين في المنطقة والعالم دون حسابات أيديولوجية، ولن يكون محطة لهم ومن يقفون خلفهم، ما يفضي إلى فتور محتوم في العلاقة مع كل من أنقرة والدوحة.



سودان جديد

آخر، ويضبط دفته السياسية بإحكام كي يستفيد من الجميع. فمن سمات الأنظمة الصاعدة تسويق رؤية معتدلة لتجنب المنغصات الإقليمية. يحمل هذا التوجه في النهاية ملمحا سلبيا تجاه الدول التي نسج معها نظام البشير علاقات قوية، وفي مقدمتها قطر وتركيا. فالطبقة الحاكمة الآن تعمل على الابتعاد عن المكونات التي أساءت للسودان، وأبرزها المواقف والممارسات التي وضعتها في مربع واحد مع الدول التي تؤيد وتدعم التيارات الإسلامية والجماعات الإرهابية وجعلت الخرطوم الحاضنة لكثير من القواعد المتطرفة. تفرض هذه المعادلة تغيير طرفيها، تركيا وقطر من ناحية، والسودان من ناحية أخرى. وقد فشلت كل الضغوط ومعايقتهم على ما ارتكبوه من فساد أضر بمصالح السودان، وكبح توجهاتها على أساس الولاءات العقائدية، لأن الأخطاء الناجمة عن هذه التصرفات أدت إلى توتر علاقات الخرطوم مع كثير من عواصم العالم.

وجاءت الثورة احتجاجا على سياسات الفريق الحاكم المحسوب على الإسلاميين، ومن الواجب نبذهم ومعايقتهم على ما ارتكبوه من فساد أضر بمصالح السودان، وكبح توجهاتها على أساس الولاءات العقائدية، لأن الأخطاء الناجمة عن هذه التصرفات أدت إلى توتر علاقات الخرطوم مع كثير من عواصم العالم.

لذلك لا بد أن يأتي التغيير في المعادلة من الطرف الثاني، وهو السودان، الذي انطلقت ثورته من رحم النقمة على نظام البشير بعد أن استنزف البلاد والعباد، وانفق جزءا كبيرا من ثورته على أغراضه السياسية، ومن المهم التخلي عن كوارث ومرور الإسلاميين مع العهد الجديد، كعربون على وجود تحول حقيقي، ولدليل حيوي على انتهاء حقبة قائمة بكل ملامستها وارتباكاتهما، من بينها الدول التي تحافظ على أواصر قوية مع تظلمات متطرفة وجماعات إرهابية عابرة للحدود.

ووجد الحراك الثوري في السودان تعاطفا إنسانيا وسياسيا، داخليا وخارجيا. وكشف عن تجذر الاحتقان من نظام البشير، وأهمية التخلص من امتداداته، حيث أضاع هيبة الدولة وأغرقها في أزمات إقليمية لا قبل لها بها مجرد أن يستمر في الحكم، وغلب الطابع الأيديولوجي، ما جعله يرتكب حماقات سحب تداعياتها على الدولة وقدرتها على التماسك، وكادت أن تدخل شبح تقسيم بغض بسبب انخراط رئيسها في معارك ومناوشات تخدم مصالح التيار الذي ينتمي إليه.

يسعى التحالف العسكري-السياسي الجديد إلى طي الصفحة الماضية، والتأكيد أنه غير منحاز لمحور معين، وهي أول علامة تفيد بتغيير وجه نظام الحكم في الخرطوم، ويريد أن ينفي سريعا أي صفة للمتعبير عن مصالح جهة معينة في الداخل أو الخارج، ما يفرض عليه تبني تصورات خارجية معتدلة، ويحاول أن يبنى، على الأقل خلال الفترة الأولى، عن العلاقات التي تضعه في خندق مناضح لخندق

تظهر مساحة كبيرة من الانفتاح يشعر الناس معها بوجود تغير واضح، عبر التحسن الملموس في الأداء السياسي والاقتصادي والأمني، ما يعني التحلل وأكثرت المواقف العامة للمجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير أن هناك انسجاما لافتا في الحسابات السلبية لكل منهما إزاء الحركة الإسلامية، وحملوها وروافدها الحزبية والحركية إخفاقات السودان على مدار العقود الثلاثة الماضية، ما يخفف من وطأة دوران السودان الجديد في فلك السودان القديم.

ويبدو أن التغيرات التي يشهدها السودان في ظل حكومة جديدة، قد تشير إلى استنتاجات الطاهرة إلى شيء من هذا القبيل، لكن القراءة المتأنية للشاهد السوداني مع الاحتفالات الصاخبة وبدء المرحلة الانتقالية، تؤكد أن المطلوب طمأنة جميع السودانيين، خاصة مع الهواجس التي صاحبت التوقيع بالأحرف الأولى على الوثيقة الدستورية في 4 أغسطس الماضي من جانب بعض الفئات، في مقدمتها الجبهة الثورية التي تتشكل من ثلاث حركات مسلحة، قاطعت رسميا احتفال التوقيع النهائي السبت.

إخماد التوتر

يرى المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير أنه من المفيد إخماد النيران المستعرة داخل الحركة الإسلامية ووقف تصعيدها بعد إعلان عدد من قياداتها رفض الوثيقة أيضا والتلويح بمنع تنفيذها، ويقود تضامنها الضمني مع الجبهة الثورية إلى المزيد من التوتر السياسي في الشارع، ويبدو تليين الموقف ناحية تركيا وقطر علامة تسكين لمزاجيات هؤلاء.

في هذا السياق، تنطوي إعادة فتح مكتب الجزيرة وبهجة جاويش أوغلو على معان سياسية محدودة، ولا تحمل دلالات قوية على مئانة العلاقات السودانية مع أنقرة والدوحة مستقبلا، أو تبعث بإشارة فتور حيل المحور المقابل لهما، مصر والسعودية والإمارات والبحرين.

كل ما يرمي إليه هذا التوجه أن الخرطوم تبدأ مرحلة تقول إنها منفتحة على الجميع، وخالية من الميول المؤجلة التي سادت طوال فترة حكم البشير، وأدت إلى خسارة السودان الكثير من الأصدقاء، وسيستعد النظام الجديد عن تكرار السياسات الماضية بصورة معكوسة، فهو في مرحلة تثبيت الأركان، ويفتقر لتurf الانحيازات المعلنه التي تتطلب قدرا وافرا من الصلابة.

ويريد القائمون على التشكيلات السياسية الراهنة في الخرطوم تأكيد رغبتهم المعلنه في فتح صفحة متوازنة مع الشرق والغرب والشمال والجنوب، وتغليب مصلحة الدولة العليا على المصالح الحزبية الدنيا، وهي من حصائل الحكومات البعيدة عن الأهواء الأيديولوجية. ولأن الطبقة الحاكمة الجديدة مشكّلة من قوى وتيارات متباينة، من الممكن أن

وقّع ممثلان عن المجلس العسكري وحركة الاحتجاج في السودان السبت في الخرطوم "الوثيقة الدستورية"، هذا الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان من شأنه أن يمهد لبدء مرحلة انتقالية تؤدي إلى حكم مدني في البلاد. وبذلك يدشن السودان حقبة جديدة، تقطع مع نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير ومع سياساته الخاطئة التي أغرقت البلد في براثن أزمة اقتصادية وسياسية، بسبب أهوائه الأيديولوجية وموالاته للإسلاميين والدول الداعمة لهم على حساب مصالح السودانيين.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

فهمت بعض الدوائر السياسية أن فتح مكتب قناة الجزيرة القطرية في الخرطوم مرة أخرى رسالة سياسية إيجابية للدوحة، وإعادة اعتبار للعلاقات معها. وفهمت المعنى نفسه بالنسبة لدعوة وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو لحضور حفل التوقيع على الإعلان السياسي والدستوري السبت، وأنه تصويب للتوتر السابق مع أنقرة، وزاد الحماس لهذا التقدير عقب لقاءه الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس المجلس السيادي الجديد، وعندما شاهدت أوغلو يتجول ويوزع الهدايا على المواطنين في شوارع الخرطوم يوم الجمعة.

وقفزت دوائر أخرى إلى أبعد من ذلك، حيث تصور من يقف خلفها أن شكل السودان السياسي لن يتبدل، وقالت "راحت السكرة وجاءت الفكرة"، في إشارة إلى أن تداعيات الثورة لن تغير واقع السودان القديم، وأركان نظام المعزول عمر حسن البشير لا زالت تتحكم في المفاصل، وكل ما ظهر من إشارات باردة نحو أنقرة والدوحة والحركة الإسلامية يندرج في عداد المراوغات و"النقبة" المعروفة عن المنحازين للتيار الإسلامي باطيافه المختلفة.

وجاوبت بعض الجهات إضفاء مصداقية على هذا الكلام بتخفيف سخونة الخطاب الإعلامي نحو الطبقة السياسية الفاعلة في السودان، والاحتفاء معها بتدشين المرحلة الانتقالية، وإشاعة أجواء من التفاؤل بشأن المرحلة الانتقالية، وكان شيئا لم يتغير بعد عزل البشير، وتقديم الأمر على أن أتباعه وكوادره في حزب المؤتمر الوطني الحاكم (سابقا) سوف يلعبون دورا حاسما الفترة المقبلة لتسيير الأمور على المنهج ذاته الذي كانت عليه من قبل.

يؤدي سد الخيط على استقامته إلى التشكيك في نوايا أعضاء المجلس العسكري الفترة الماضية، الذي يمثلته خمسة في المجلس السيادي المكون من 11 شخصا، للإيحاء بأن الجيش السوداني لم يتخل تماما عن البشير، والرجل يملك جيوبا مؤثرة تستطيع الضبط والربط لصالح تيار الإسلام السياسي، وتحييد واستقطاب شريحة واسعة في التيار المدني لا تتصادم كليا معه والدول التي ترعاها.